رقم الوثيقة: MDE 30/015/2002
بيان صحفي رقم NQV
بتاريخ OU أغسطس/ آب OMMO

تونس: بعد عشر سنوات –لم تتحقق العدالة لسجناء باب سعدون وبوشوشة، بينما يستمر تقديم المدنيين إلى المحاكم العسكرية

مع حلول اليوم الثالث للإضراب الجماعي عن الطعام الذي أعلنه مئات السجناء التونسيين لمدة أربعة أيام لإحياء الذكرى السنوية العاشرة لمحاكمتي باب سعدون وبوشوشة العسكريتين، تدعو منظمة العفو الدولية السلطات التونسية، مرة أخرى، إلى وضع حد لمحاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية التي تستهين بالمبادئ الأساسية للمحاكمات العادلة.
ففي OU و PM أغسطس/ آب NVVO، حُكم على OSR شخصاً ممن زُعم أنهم أعضاء في حركة النهضة الإسلامية المحظورة بالسجن مدداً طويلة في محاكمتين شكلتا انتهاكاً جسيماً للمعايير الدولية. وقد أُجريت المحاكمتان بسبب وجود "مؤامرة" مزعومة حاكها أعضاء حركة النهضة للإطاحة بالحكومة التونسية. ومع أنه كان قد قُبض على العديد ممن خضعوا للمحاكمتين العسكريتين منذ خريف العام NVVM، فإن تفاصيل "المؤامرة" المزعومة لم يعلن عنها من قبل وزير الداخلية التونسي إلا في مايو/ أيار NVVN.
واتسمت التهم التي أُجريت المحاكمة على أساسها بالغموض وانعدام الدقة، ونادراً ما اتُهم الأفراد بارتكاب أفعال محددة. واستندت قضية المحاكمة بشكل كامل تقريباً إلى إفادات غير مثبتة لدى الشرطة انتُزعت بالإكراه. وحُرم معظم المتهمين من الاتصال بمحامييهم في الفترة التي سبقت المحاكمة.
وبعد مرور عشر سنوات، فإن نحو NMP أشخاص ممن حُكم عليهم في العام NVVO لأسباب سياسية مازالوا رهن الاعتقال، وقد حُكم على معظمهم بالسجن مدداً تتراوح بين OM سنة والسجن المؤبد. وتُعتبر أغلبية هؤلاء الأشخاص من سجناء الرأي الذين سُجنوا لا لشيء إلا بسبب ممارسة معتقداتهم بصورة سلمية.
وقالت منظمة العفو الدولية: "بعد مرور عشر سنوات على محاكمتي باب سعدون وبوشوشة، ها هي السلطات التونسية تعود لاستخدام حجة خطر "الإرهاب" لتبرير الانتهاكات الفاحشة للحقوق الإنسانية للمعارضين السياسيين الفعليين أو المزعومين".
ومنذ العام OMMM، حُكم على عشرات الأشخاص الآخرين كذلك بالسجن مدداً طويلة بعد محاكمات جائرة بشكل صارخ أمام محاكم عسكرية. واليوم، مع مرور عقد من الزمان، لا تُقدم أي أدلة تُذكر لتسويغ إصدار أحكام مشددة تقوم على تهم غامضة بارتكاب أنشطة "إرهابية" مزعومة.
وثمة زهاء NMMM سجين سياسي محكومين بالسجن مدداً طويلة ويعيشون في أوضاع قاسية في السجون التونسية، ومعظمهم من سجناء الرأي. ويعاني العديد منهم من مشكلات صحية خطيرة، بعضها ناجم عن التعرض للتعذيب في أوقات سابقة. وغالباً ما تتفاقم هذه المشكلات الصحية بسبب غياب الرعاية الطبية الأساسية في السجون التونسية والتعرض لإساءة المعاملة على أيدي موظفي السجون. ومن بين الأشخاص الذين لقوا حتفهم في الحجز منذ مطلع التسعينات: عز الدين بن عيشة، PP عاماً، وسحنون جوهري، QP عاماً. فقد حكم عليهما بالسجن في باب سعدون في العام NVVO، وتوفيا في الحجز في العامين NVVQ و NVVR على التوالي. ولم يجر أي تحقيق في حادثتي الوفاة حتى الآن.
وفي OU أغسطس/ آب NVVO، حكمت محكمة بوشوشة العسكرية بالسجن المؤبد على صادق شورو، وكان أستاذاً في كلية العلوم بجامعة تونس ورئيساً لحركة النهضة في وقت القبض عليه. وورد أنه وُضع في الحبس الانفرادي منذ إلقاء القبض عليه، وأن حالته الصحية متردية.
وتُخضع السلطات التونسية السجناء السابقين وعائلاتهم، بصورة اعتيادية، لمجموعة من التدابير، من قبيل الحرمان التعسفي من جوازات السفر والحرمان من التأمين الصحي والاعتقال التعسفي أو فرض قيود على إمكانية كسب الرزق. إن معظم هذه التدابير لا يتماشى مع القوانين التونسية، وتشكل انتهاكاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.
وفي S يونيو/ حزيران OMMO، أُطلق سراح الصحفي عبد الله زواري، الذي كانت محكمة سعدون العسكرية قد حكمت عليه في العام NVVO بالسجن NN سنة، وذلك بعد إكمال مدة حكمه ووضعه تعسفياً قيد ما يسمى بالرقابة الإدارية. وفي NV أغسطس/ آب، قُبض عليه مرة أخرى، وأُعيد إلى الحجز بعد تقديم استئناف ضد قرار وزارة الداخلية الذي أُمر بموجبه بالانتقال من منـزله في تونس إلى مدينة خريبا- حاسي جربي في جنوب تونس. وفي OP أغسطس/ آب، حُكم على عبد الله زواري بال_T?جن ثمانية أشهر بسبب عدم انصياعه للرقابة الإدارية، بعد محاكمة جائرة. وقد أعلن إضراباً عن الطعام منذ NV أغسطس/ آب احتجاجاً على اعتقاله.

خلفية
قامت منظمة العفو الدولية إبان صيف العام NVVO، بمراقبة محاكمتي باب سعدون وبوشوشة العسكريتين، وأعلنت على الملأ النتائج التي توصلت إليها بخصوص الانتهاكات الصارخة للمبادئ الأساسية للمحاكمات العادلة المنصوص عليها في المعايير الدولية ويكفلها القانون التونسي.
وأشارت منظمة العفو الدولية إلى أن معظم الذين جرت محاكمتهم قد احتجزوا بشكل غير قانوني مدداً أطول من الحد الأقصى الذي يجيزه القانون التونسي. وتم تزوير تواريخ القبض عليهم لإخفاء فترة الاعتقال بمعزل عن العالم الخارجي. وقد أفاد العديد من المتهمين في المحكمة أنهم تعرضوا للتعذيب وسوء المعاملة لإرغامهم على توقيع اعترافات كاذبة، استُخدمت ضدهم لاحقاً. ولم يُسمح لمعظم المتهمين بالاتصال بمحامين أثناء فترة الاعتقال التي تسبق المحاكمة. وفي محاكمتي باب سعدون وبوشوشة حوكم غيابياًRN متهماً، وقد حكم على قرابة نصفهم بالسجن المؤبد. وتوفي ما لا يقل عن أربعة أشخاص في فترة الاعتقال التي سبقت المحاكمة، ولم يجر التحقيق في ملابسات وفاتهم حتى الآن.

في صبيحة يوم U أكتوبر/ تشرين الأول NVVN، قُبض على فيصل بركات، ولقي حتفه في وقت لاحق من ذلك اليوم نتيجةً للتعذيب على ما يُعتقد. ومع أن اسمه ظهر في قائمة المتهمين في محاكمة باب سعدون، فإنه لم يُحاكم أبداً لأن التهم الموجهة إليه أُسقطت رسمياً "بسبب الوفاة". وبعد مرور أكثر من عشر سنوات على وفاته،لم يجر أي تحقيق في ملابسات الوفاة حتى الآن.

وثيقة عامة

للحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالمكتب الصحفي في لندن بالمملكة المتحدة على الهاتف رقم: +TQNPRRSS QQOM.
أو العنوان البريدي: Amnesty International, 1 Easton Street, London WC1X 0DW
أو عنوان الموقع على الإنترنت: http://www.amnesty.org